20030711-0001-2

النهار ١١ تموز ٢٠٠٣

"وفاة حويس تثبت التقاعس المستفحل لسلطاتها"

"العفو الدولية" تطالب سوريا بكشف أسماء جميع المعتقلين اللبنانيين

طالبت "منظمة العفو الدولية" السلطات السورية بفتح تحقيق في وفاة المواطن اللبناني جوزف حويس أخيراً "في الحجز السوري"، داعية اياها الى "كشف النقاب عن مصير عشرات اللبنانيين الذين اختفوا عقب القبض عليهم في لبنان او نقلهم الى سوريا على ايدي عناصر من الجيش او المخابرات السورية".

وقالت في بيان: "لدينا اسماء عدد من المعتقلين السياسيين اللبنانيين المحتجزين في السجون السورية من أعوام بمعزل عن العالم الخارجي في معظم الاوقات، عقب قيام القوات المسلحة السورية العاملة في لبنان بنقلهم من لبنان الى سوريا". ورأت ان "وفاة حويس في الاسبوع الثالث من حزيران الماضي تتماشى مع نمط اساءة معاملة اللبنانيين المعتقلين في سوريا وتركز الضوء على التقاعس المستفحل للسلطات السورية عن التمسك بالقوانين والمعايير الدولية التي تنظم اعتقال المعتقلين السياسيين ومعاملتهم في الحجز".

وطالبت السلطات السورية "بأن تميط اللثام بصورة عاجلة عن اسماء جميع المواطنين اللبنانيين المحتجزين في السجون السورية وان تسمح لهم على الفور بمقابلة عائلاتهم ومحاميهم من دون أي قيود". وقالت: "ليس هناك أساس قانوني لاعتقال المواطنين اللبنانيين الى سوريا ونقلهم واحتجازهم في ما بعد اما من دون محاكمة واما بعد محاكمات جائرة".

وأبدت "القلق على سلامة المعتقلين، خصوصاً بازاء الانباء المتكررة عن التعذيب وسوء المعاملة، واعتقالهم في اوضاع لا انسانية. وقد تواترت انباء عن معتقلين تعرضوا للخطر في شكل خاص، ومن ضمنهم الشيخ علم الدين حسن، البالغ ٦٦ عاماً وميلاد نعوم الخوري (٦٤ عاماً) المحتجزين بمعزل عن العالم الخارجي منذ اكثر من ١٤ عاماً. كما يساور المنظمة القلق حيال تقاعس الحكومة اللبنانية عن مناقشة قضية اللبنانيين المعتقلين او المختفين في سوريا مع السلطات السورية". وقالت ان "السلطات اللبنانية يجب ان تتدخل بالنيابة عن جميع السجناء اللبنانيين المحتجزين في سوريا وان تتحقق من هوية المحتجزين بالضبط ومن أوضاع اعتقالهم وان تحيط اقرباء المعتقلين أولاً بأول. وفي أفضل الاحوال يصل تقاعس لبنان عن منع نقل أولئك الذين يقبض عليهم ضمن ولايته القضائية وعن حمايتهم من التعذيب وضمان تمكنهم من الطعن بقانونية اعتقالهم الى حد الاهمال الخطير وفي أسوأ الاحوال الى حد القبول بهذه الممارسات".

وعرضت المنظمة في بيانها وقائع عدة تتعلق بمعتقلين لبنانيين في سوريا، وقالت: "توفي عادل خلف عجوري، وهو سجين سياسي لبناني، في سجن صيدنايا في سوريا في ٢٢ ايلول ١٩٩٩ عقب تسعة اعوام من الاعتقال، بعدما رُفض السماح له بالحصول على الرعاية الطبية المتخصصة كما ورد. واشارت السلطات السورية الى ان سبب الوفاة الى قصور في القلب، لكن لم يتم اجراء اي تشريح لجثته من جانب اي من السلطات السورية او اللبنانية. وتوفي المواطن اللبناني جوزف زغيب في الاعتقال السوري عام ١٩٩٦ في ظروف مجهولة. وتوفي رضوان ابرهيم في الاعتقال اللبناني بعيد نقله من سجن في سوريا في كانون الأول ٢٠٠٠. وكان يعاني التهاباً كلوياً وارتفاع ضغط الدم وبحسب ما ورد لم يتلق اي علاج طبي. وعام ٢٠٠٢، تلقت منظمة العفو الدولية رسالة من السلطات السورية تؤكد اعتقال جورج أيوب شلاويط وطوني جرجس تامر، وكلاهما محكوم عليهما بالسجن ١٥ سنة، بتهم "التجسس" لحساب اسرائيل. وبحسب ما ورد حُكم على معتقل ثالث هو نجيب يوسف جرماني، الذي اثارت منظمة العفو الدولية قضيته مع السلطات السورية، بالاعدام بالتهمة ذاتها. وليس واضحاً هل تم تنفيذ حكم الاعدام به، وثمة مخاوف من انه ربما أعدم خارج نطاق القضاء".